

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (139) لسنة 1423 م . ر.
باللائحة التنفيذية لقانون الأمن والشرطة

اللجنة الشعبية العامة ،

بعد الاطلاع على القانون رقم (10) لسنة 1992 م . باصدار قانون الأمن والشرطة .

وبناء على ما عرضه الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام بمذكرته رقم (4) لسنة 1423 م . ر .

قررت

مادة (1)

الأمن في نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي مسئولية كل المواطنين المقيمين به يمارسونه بالتناوب بينهم وعلى سبيل التطوع وفقاً للأحكام الواردة في المواد التالية .

مادة (2)

تنشأ بدائرة كل مؤتمر شعبي أساسي نقطة للأمن الشعبي المحلي يتحدد اختصاصها بالنطاق الجغرافي للمؤتمر .

مادة (3)

تتكون نقطة الأمن الشعبي من متطوعي الأمن الشعبي بالمؤتمر، ويكون العمل بها بالتناوب بين المتطوعين تحت اشراف عضو اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام بالمؤتمر .

مادة (4)

تتولى نقطة الأمن الشعبي المحلي مسئولية الأمن داخل نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي وفقاً يلي :-

1 - ادارة وتنفيذ برنامج الأمن الشعبي المحلي داخل المؤتمر بما يكفل مساهمة مواطنين في المحافظة على النظام الجماهيري القائم على سلطة الشعب وحماية الأمن والنظام والارواح والاعراض والاموال .

- 2 - اتخاذ الاجراءات القانونية في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الشعبية بالمؤتمر.
- 3 - رصد النشاطات والاتجاهات المعادية لأمن الجماهيرية العظمى وسلطة الشعب.
- 4 - مراقبة حركة الأجانب، والجهات الأجنبية.
- 5 - قبول الطلبات والمستندات المتعلقة بشئون الجوازات والبطاقات الشخصية وشهائد الحالة الجنائية وتراخيص قيادة المركبات ومتابعة الاجراءات المتعلقة بها.
- 6 - حصر المقيمين داخل نطاق المؤتمر من مواطنين وعرب وأجانب في سجلات خاصة بكل فئة وفقاً للنماذج المعتمدة.
- 7 - المساهمة في تنفيذ برنامج الدفاع المدني.
- 8 - اعداد التقارير المنتظمة عن حالة الأمن بنطاق المؤتمر واحالتها للجهة المختصة.

مادة (5)

بعد بكل نقطة عدد من السجلات والنماذج اللازمة لتنظيم وادارة برنامج الأمن الشعبي المحلى وعلى الاخص ما يلي :-

- 1 - سجل قيد المتطوعين.
- 2 - سجل البلاغات والمعلومات وما يتخذ بشأنها من اجراءات.
- 3 - سجل العمل اليومي التناوبى للمتطوعين.
- 4 - سجل لقيد الليبيين المقيمين في نطاق المؤتمر.
- 5 - سجل لقيد العرب المقيمين في نطاق المؤتمر.
- 6 - سجل لقيد الأجانب المقيمين في نطاق المؤتمر.
- 7 - سجل الجرائم اليومية.
- 8 - نموذج تطوع بالأمن الشعبي المحلى.
- 9 - بطاقة تعارف للمتطوع.

مادة (6)

يشترط فبمن يتطوع بالأمن الشعبي المحلى ما يلي :-
أ) أن يكون عربياً.

- ب أن يكون مقيماً بدائرة المؤتمر الشعبي الاساسى .
ج) ألا يقل عمره عن احدى وعشرين سنة .
د) أن يكون لائقاً صحياً .
هـ) أن يكون حسن السيرة والسلوك .
و) ألا يكون محكوماً عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو العقبى الجرائم المعاقب عليها حداً .

مادة (7)

تطبق على متطوعى الأمن الشعبى المهلى القواعد والأحكام والاجراءات السارية على رجال الشرطة بالنسبة للتعويض عن الأضرار التى تلحق بهم أثناء تأديتهم لعملهم الأمنى أو بسببه .

مادة (8)

تصدر اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام قراراً بتحديد شروط وأوضاع وقواعد نظام الأقدمية لمنطوعى الأمن الشعبى المهلى .

مادة (9)

يصدر بمن يمنح صفة مأمورى الضبط القضائى من بين متطوعى الأمن الشعبى المهلى قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام .

مادة (10)

يجوز أن يمنح متطوع الأمن الشعبى المهلى مكافأة مالية يصدر بتحديد قيمتها ومنحها قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام .

مادة (11)

مع عدم الاخلال بأية اجراءات تأديبية يحرم متطوع الأمن الشعبى المهلى من المكافأة عن مدة غيابه عن العمل التطوعى بدون إذن أو مبرر مقبول .

مادة (12)

. الواجبات :-

يجب على عضو الأمن الشعبي المحلي ما يلي :-

- أ) التقيد ببرنامج الأمن الشعبي المحلي وأن يؤدي واجباته بصدق وأمانة .
- ب) أن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات .
- ج) أن يحول دون مخالفة القوانين والنظم السارية أو الإهمال في تطبيقها .
- د) أن يحافظ على الأسرار التي يطلع عليها من خلال ممارسته لواجباته .
- هـ) أن يتخذ الاجراء الفوري تجاه أى نشاط يمس أمن الجماهيرية العظمى .
- و) أن يتحلى بضبط النفس أثناء ممارسته لواجباته .

مادة (13)

يحظر على متطوع الأمن الشعبي المحلي :-

- أ) الغياب عن العمل المكلف به بدون إذن أو مبرر مقبول .
- ب) مخالفة الأوامر والتعليمات الصادرة بخصوص العمل .
- ج) الخروج على مقتضيات الواجب المكلف به .
- د) أن يستغل صفته لتحقيق أغراضه الشخصية .
- هـ) أن يحتفظ لنفسه بأصل أو صورة أية ورقة من الأوراق الرسمية أو يتزعم هذا الأصل أو الصورة من الملفات الرسمية .

مادة (14)

مع عدم الاخلال بالعقوبات التي ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب تأديبياً متطوع الأمن الشعبي المحلي الذى يخالف الواجبات أو يرتكب إحدى المحظورات الواردة بهذا القرار باحدى العقوبات التالية :-

- (1) الإنذار .
- (2) الخصم من المكافأة .
- (3) الحجز بالمقر .
- (4) إنهاء العمل التطوعى بالأمن الشعبي المحلي .

مادة (15)

لا يجوز أن يوقع الإنذار إلا مرة واحدة خلال السنة ولا أن تتجاوز عقوبة الخصم من المكافأة يومين في المرة الواحدة وخمسة عشر يوماً في السنة ، وألا تزيد مدة الحجز بالمقر عن خمسة أيام في المرة الواحدة على أن يستحق المحجوز مكافأته كاملة طيلة مدة الحجز ولا يعني المحجوز من أداء عمله المكلف به بالمقر ولا يسمح له باستقبال الزوار .

مادة (16)

يتولى محاكمة متطوع الأمن الشعبي المحلي المتهم مجلس تاديبى يشكل برئاسة مسئول نقطة الأمن الشعبي المحلي وعضوية متطوعين بالأمن الشعبي المحلي أقدم من المتهم .
ويصدر بتشكيل المجلس قرار من عضو اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام بالمؤتمر الشعبي الأساسى .

مادة (17)

لمجلس التاديب فى أحوال الادانة توقيع أى عقوبة من العقوبات التأديبية . ولا تكون العقوبة نافذة إلا بعد اعتمادها من عضو اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام بالمؤتمر الشعبي الأساسى .
وللمحكوم عليه أن يتظلم لعضو اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام خلال خمسة أيام من تاريخ إبلاغه بالعقوبة ، وللمعضو رفض التظلم أو تخفيف العقوبة أو الغاؤها أو إعادة المحاكمة بمعرفة .

مادة (18)

لا يجوز لسلطة التاديب توقيع أية عقوبة على متطوع الأمن الشعبي المحلي إلا بعد سماع اقواله وتحقيق دفاعه بمحضر مكتوب .
كما لا يجوز توقيع أكثر من عقوبة واحدة عن الفعل الواحد ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسبباً .

مادة (19)

يصدر بتحديد إجراءات تحقيق وتاديب متطوع الأمن الشعبي المحلي قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام .

مادة (20)

يحمل متطوع الأمن الشعبي المحلي بطاقة تعريف وفق النموذج المعد لهذا الغرض .

مادة (21)

تعقد لمتطوع الأمن الشعبي المحلي دورة تدريبية في مجال الأمن .

مادة (22)

ينتهي عمل متطوع الأمن الشعبي المحلي في الحالات الآتية :-

- أ) العجز صحياً من أداء العمل التطوعي .
- ب) الانتقال خارج دائرة المؤتمر الشعبي الاساسى .
- ج) الحكم عليه في جناية أو في جنحة مخلة بالشرف أو في إحدى الجرائم المعاقب عليها حداً .
- د) اذا تبين انحرافه المسلكى بما يؤثر على ادائه العمل التطوعى ، ولا يخل هذا باتخاذ مايلزم من اجراءات يفرضها القانون .
- هـ) الاستقالة .

مادة (23)

يجوز لمتطوع الأمن الشعبي المحلي حمل الاسلحة والذخائر والأجهزة اللازمة أثناء قيامه بواجباته وفقاً للضوابط المنظمة لذلك .

مادة (24)

على مركز الشرطة الواقع بنطاقه أكثر من مؤتمر شعبي أساسى :-

- 1 - تلقى بلاغات النقاط فيما يتعلق بالقضايا التي تخرج عن نطاق اختصاصها .
- 2 - تقديم الدعم الأمنى كلما تطلب الموقف ذلك .
- 3 - تقديم المساعدة الفنية في مجال التحرى عن الجرائم واكتشافها وضبط فاعليها .
- 4 - الاشراف على تنفيذ البرامج التدريبية لمتطوعي الأمن الشعبي المحلي في نطاق اختصاصه .

مادة (25)

يصدر الهيكل التنظيمي للأمن الشعبي المهني في المؤتمر الشعبي الاساسي قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام.

مادة (26)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

مادة (27)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 7 / شوال / 1403 و . ر

الموافق : 19 / الربيع / 1423 م